



Distr.: GENERAL

E/ECA/COE/26/7
1 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين/ الدورة الأربعون للجنة

الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء

أديس أبابا، إثيوبيا
29 آذار/ مارس - 1 نيسان/ أبريل 2007

المعونة من أجل التجارة: القضايا الناشئة والتحديات

ألف- مقدمة

1- إن الغرض من هذه المذكرة هو إطلاع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على ماهية مبادرة "المعونة من أجل التجارة" التي تستهدف حشد موارد إضافية لمساعدة البلدان النامية على التصدي لما تواجهه من تحديات في مجال التجارة.

2- تسلط هذه المذكرة الضوء على أهمية هذه المبادرة وما لديها من إمكانيات للمساهمة في تنفيذ الخطة الأفريقية الإنمائية وتتناول بالتفصيل بعض التحديات ذات الصلة بتفعيل المبادرة. وهي ترمي إلى إطلاع المشاركين في المؤتمر على معلومات في المبادرة لكي يتمكن الوزراء من الإعراب عن رأيهم فيها من حيث نطاقها وتنفيذها وأثارها في بلدان أفريقيا. وهي تتضمن أيضاً مقترحات بشأن الدور الذي يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا تأديته في مجال تقديم المبادرة إلى بلدان القارة.

باء- الدافع وراء المعونة من أجل التجارة

3- بدأت فكرة المعونة من أجل التجارة تحقق رواجاً في المؤتمر الوزاري الخامس الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في كانون، حينما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه يلزم أن تشكل مبادرة المعونة من أجل التجارة عاملاً مكملاً للمصادر الأخرى التي تقدم مساعدات لأغراض التنمية (1). وترسخت جذور هذه الفكرة أثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر حينما تم الاتفاق على أنه يلزم توسيع نطاق المساعدات الفنية ذات الصلة بالتجارة وفي المجالات غير التقنية ليشمل الدعم الذي يساعد على تعزيز القدرات الإنتاجية وتمويل الهياكل الأساسية الصلبة ذات الصلة بالتجارة، وفي الوقت نفسه تغطية تكاليف التكيف التي تستتبعها الإصلاحات التجارية. وأدرجت مبادرة المعونة من أجل التجارة رسمياً في جدول أعمال لمنظمة التجارة العالمية في المؤتمر الوزاري السادس الذي عقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر 2005 وتتمثل مهمة المبادرة في "مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء قدراتها في مجال العرض وإنشاء هياكلها الأساسية ذات الصلة بالتجارة، التي تعينها على تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والإفادة منها بشكل أشمل على توسيع نطاق تجارتها" (2).

4- وتشكل الحاجة إلى تعزيز القدرات التجارية في البلدان النامية أحد العناصر الرئيسية في جولة الدوحة. وعليه، فإن هذه الحاجة الماسة تشكل محور الدوافع وراء المبادرة، مع التنبيه إلى أنه لا يمكن لهذه المبادرة أن تشكل بديلاً من فوائد التنمية المنشودة من اختتام جولة الدوحة بنجاح. وإن فرقة العمل التي شكلت لتبيان كيفية تنفيذ المبادرة اعتبرت أن الدافع وراء هذه المبادرة هو باختصار مساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها من السلع والخدمات، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والإفادة من تحرير التجارة وتزايد فرص النفاذ إلى الأسواق.

جيم- الأهداف والمبادئ التوجيهية

5- إن أهداف مبادرة المعونة من أجل التجارة تبنشر في أن تشكل، في الإطار الأفريقي، عاملاً مكملاً هاماً للمساعدات الأخرى التي تتلقاها المنطقة بالفعل لأغراض التنمية. وتشتمل هذه الأهداف على ما يلي: تمكين البلدان من استغلال التجارة بمزيد من الفعالية؛ ومساعدتها على بناء قدراتها في جانب العرض وإنشاء بنائها التحتية ذات الصلة بالتجارة، ومساعدتها على تصميم عمليات الإصلاح التجاري وتنفيذها؛ وتعزيز التكامل الإقليمي ومساعدتها للاندماج على نحو سلس في النظام التجاري العالمي؛ وموازنتها على تنفيذ الاتفاقات التجارية. وحتى الآن لم تؤد المساعدات الفنية ذات الصلة بالتجارة إلى تحفيز التجارة على نحو تام لكي تصبح محركاً للنمو. وأن تحقيق أهداف مبادرة المعونة من أجل التجارة سيعود على أفريقيا بمكاسب عظيمة.

6- وسيستند تنفيذ المبادرة إلى ما يوجد حالياً من آليات لتقديم المساعدات ذات الصلة بالتجارة، مثل الإطار المتكامل وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك. إضافة إلى ذلك، ستستخدم لتنفيذها المبادئ التوجيهية المتبعة حالياً لتقديم المساعدات على نحو ورودها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في إطار المجالات العامة الخمسة المتمثلة في تسليم زمام تقديم المساعدات وتنسيقها ومواءمتها وإدارتها لتحقيق نتائج إيجابية وترسيخ المساءلة المتبادلة. وبالتفصيل بهذه المبادئ، يتوقع أن تفضي هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية إدماجاً تاماً، الأمر الذي يؤدي إلى صياغة الاحتياجات والأولويات ذات الصلة بالتجارة والمتمحورة حول البلد وتولي أمر تلبينها. ويمكن للجهات المانحة من جانبها، أن تلبى الاحتياجات ذات الصلة بالتجارة بطريقة معززة ومنسقة. وأخيراً، من المستصوب للغاية استحداث آلية مثيرة للرصد والتقييم تستند إلى المبادئ التوجيهية الواردة في إعلان باريس. وبما أن طرائق الإفادة من المبادرة وآلياتها هذه لم توضع بعد، فإن الحاجة تستدعي مشاركة قوية من جانب البلدان الأفريقية.

دال- نطاق مبادرة المعونة من أجل التجارة

(1) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2006)، المعونة من أجل التجارة، الأونكتاد.

(2) الفقرة 75 من إعلان هونغ كونغ الوزاري، WT/MIN/DEC، 22 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) طلب في إعلان هونغ كونغ الوزاري من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تشكيل فرقة عمل لتقديم توصيات بشأن كيفية تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة. وقدمت فرقة العمل تقريرها في 27 تموز/يوليه 2006.

7- إن مدى تلبية مبادرة المعونة من أجل التجارة لاحتياجات أفريقيا الإنمائية يتوقف على تطابق النطاق المتوخى تجديده للمبادرات مع التحديات التجارية التي تواجه بلدان المنطقة. وتعرض في الإطار 1 العناصر التي نتوقع أن تجدها البلدان الأفريقية في المبادرة.

8- تحدد نطاق المبادرة خمس فئات عامة. فأولاً، يتوقع من المبادرة أن تزيل المعوقات ذات الصلة بالسياسات والنظم التجارية في البلدان النامية. وهي تشمل، ضمن جملة أمور، على تدريب الموظفين، ومساعدة الحكومات على تنفيذ الاتفاقات التجارية، والتقيد بالقواعد والمعايير السارية. وتقوم المبادرات التقليدية لبناء القدرات ذات الصلة بالتجارة بمعالجة بعض هذه الوسائل إلى حد كبير، إنما على نحو غير كاف وبدرجات متفاوتة من النجاح.

9- ثانياً، يتوقع من المبادرة أيضاً أن توجه نحو تنمية التجارة التي تشمل تقديم خدمات الدعم إلى الأوساط التجارية وتعزيز تدفق رؤوس الأموال والاستثمار وإجراء تحليل للأسواق وتشجيع التجارة الإلكترونية. وإن تركيز المبادرة على التنمية التجارية، على غرار دعم السياسات والنظم التجارية، ليس بالأمر الجديد. فالمساعدة الفنية التي تقدم عادة تتولى هذا الأمر. غير أن الدعم المقدم في هذا المجال لا يكفي لإزالة الحواجز التي تفرض في الخارج على وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق.

10- ثالثاً، يتوقع من المبادرة أيضاً أن تساعد على تطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة، مثل شق الطرق وبناء المرافئ. وبشكل هذا الأمر دعماً أكثر كثافة لوصول المساعدات التجارية وعنصراً جديداً أدرج في المبادرة ليكمل المساعدات العادية التي تقدم لأغراض التنمية. وكان قد اتفق أصحاب المصلحة على أنه لن يعاد توزيع مساعدات التنمية التي قد سبق التعهد بتقديمها، بل ستقدم أموال إضافية إلى هذا العنصر من عناصر المبادرة.

11- رابعاً، ترمي المبادرة كذلك إلى تقديم الدعم لبناء القدرة الإنتاجية، بما في ذلك تحسين قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات. وسيمكن ذلك البلدان الأفريقية من تكتيف ما تبدله من جهود للتنويع وذلك عبر إنتاج منتجات جديدة. وبناء على ذلك، ستنسب المبادرة تحليل سلسلة القيم وتدعم بالتالي بناء القدرات من أجل إنتاج المنتجات التي تساعد البلدان الأفريقية على استغلال فئات سلسلة القيم التي تمتلك فيها ميزة مقارنة.

12- وأخيراً، اتضح من دراسات عديدة أن تنفيذ إصلاحات تجارية يستتبع تكاليف فثنين من البحث الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تأثير مختلف الخيارات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، أنه ينبغي أخذ التبعات الاجتماعية المرتبطة بإزالة التصنيع وبالمعاملة التفضيلية في عين الاعتبار، علاوة على التكاليف الاقتصادية. ويتوقع أن تقدم المبادرة مساعدات مالية لمساعدة البلدان النامية على تغطية تكاليف التكيف المرتبطة بإصلاح السياسات التجارية، بما في ذلك مشاكل ميزان المدفوعات الناجمة عن خسارة عائدات التعريفات الجمركية أو اختفاء المعاملة التفضيلية التي تمنح للنفاذ إلى الأسواق.

13- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه ينتظر من المبادرة أن تساعد البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات تجارية أخرى. وفي حين أن التزامات جولة الدوحة ستطرح حتماً تحديات على مستوى التكيف، يمكن سحب هذا الأمر نفسه على التزامات أفريقيا بموجب اتفاقات التكامل الإقليمي الأخرى واتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يجري التفاوض عليها الآن مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يمكن أيضاً لنطاق المبادرة أن يتيح استخدامها لدعم تنفيذ الجوانب التجارية لاتفاقات الشراكة الاقتصادية⁽⁴⁾.

الإطار 1 - العناصر الرئيسية لمبادرة المعونة من أجل التجارة التي حددتها البلدان الأفريقية

- تعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان الأفريقية عبر زيادة الإنتاجية ومناقشة الإصلاحات التنظيمية اللازمة وتنمية الموارد البشرية وإنشاء الهياكل الأساسية المادية اللازمة لتحويل الاقتصادات الأفريقية إلى اقتصادات منافسة؛
- ودعم الاستثمار في مجال تحسين تنافسية البلدان الأفريقية؛
- ومساعدة البلدان الأفريقية على خفض تكاليف الاضطلاع بالأعمال التجارية؛
- ومساعدة البلدان الأفريقية على الاستثمار في الهياكل الأساسية؛
- ومساعدة البلدان الأفريقية على القيام فعلياً بمعالجة مسألة التكيف المرتبطة بتحرير التجارة، مثل ارتفاع أسعار الأغذية في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، واختفاء المعاملة التفضيلية، وانخفاض عائدات التعريفات الجمركية، وغيرها من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية؛
- ومساعدة البلدان الأفريقية على إدماج السياسات التجارية في استراتيجياتها الإنمائية العامة وإرساء شراكات متينة بين القطاعين العام والخاص؛
- ومساعدة البلدان الأفريقية على الاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛
- ودعم مبادرات التكامل الإقليمي.

(4) أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن نسبة كبيرة مما تعهد بتقديمه من معونة من أجل التجارة سيستخدم لكي تنفذ بلدان منطقة آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

14- وسيحدد نطاق المبادرة إلى حد بعيد مقدار الأموال اللازمة لتنفيذها وهذا يعني أنه سيلزم إجراء تقدير موضوعي لاحتياجات المبادرة على الصعيدين القطري والإقليمي. وساد قلق بالغ إزاء احتمال ألا تكون الأموال الواردة للمبادرة كافية أو ألا تقدم. ومن غير الواضح، في الوقت الحاضر، مقدار الأموال اللازمة ولا المصدر الذي سنأتي منه علاوة على ذلك وبما أن الالتزامات الواردة في اتفاقات الشراكة الاقتصادية هي مجموعة فرعية من الالتزامات الأشمل على مستوى منظمة التجارة العالمية، من الجلي أنه لا بد من حشد موارد هائلة، إذا أريد للمبادرة أن تتصدى بشكل ملموس وفعال للتحديات التي تواجهها أفريقيا في التجارة.

15- وموريشيوس من البلدان التي قدّرت احتياجاتها في إطار المبادرة؛ ففي عام 2006 وكما أشار إليه صندوق النقد الدولي⁽⁵⁾، قدّرت حكومة موريشيوس أنها ستحتاج على امتداد العقد القادم إلى 4.5 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواجهة تحديات التكيف المتمثلة في تقليص اعتماد اقتصادها على نظام الأفضليات. وهي، في نواح كثيرة، بلد أكثر تطوراً اقتصادياً من معظم بلدان أفريقيا. وهذا يعني أن الاحتياجات المالية لبلدان أفريقيا الأخرى في إطار المبادرة ستكون على الغالب احتياجات هائلة.

هـ- زيادة الموارد في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة

16- على بلدان أفريقيا النظر في مسألة هامة ومفصلية وهي ما إذا كانت مبادرة المعونة من أجل التجارة ستقدم موارد جديدة وإضافية لدعم برامج ومشاريع المساعدة الفنية. ومن المهم في هذا الصدد ألا تكون هذه المبادرة مجموعة المساعدات والمشاريع الحالية إنما مقدمة بمظهر جديد⁽⁶⁾. وبالتالي يلزم تمويل المبادرة على القدر الكافي وذلك بتوفير موارد إضافية ومضمونة ودائمة. وإن موقف بلدان أفريقيا من مسألة زيادة الموارد موقف شديد الوضوح (انظر الإطار 2 للإطلاع على موقف أفريقيا من تمويل المبادرة). علاوة على ذلك يجب أن تتوقف زيادة تدفقات الموارد على مسائل محددة أخرى كما هو مبين في المبادرة. وتشمل هذه المسائل نطاق المبادرة الذي سيحدد الموارد اللازمة؛ وفحوى المبادرة وعناصرها التي ستحدد البرامج والمشاريع المقرر دعمها؛ وآليات حشد الموارد؛ وطرائق التنفيذ؛ وإنشاء آلية فعّالة لرصد المبادرة وتقييمها.

الإطار 2 - تمويل مبادرة المعونة من أجل التجارة - موقف أفريقيا

شدّدت البلدان الأفريقية، أثناء نقاش كيفية تنفيذ المبادرة، على الجوانب الرئيسية التالية:

- ينبغي تصميم المبادرة بعناية وتمويلها على القدر الكافي وإدارتها بفعالية وتنفيذها بدقة؛
- وينبغي أن تؤدي المبادرة دوراً حافزاً وأن تكون محركاً للتسريع من عجلة النمو والتنمية وخفض الفقر في أفريقيا؛
- وينبغي أن تكون الأموال المقدمة في إطار المبادرة إضافية ومضمونة ومستدامة؛
- وينبغي للأموال التي تقدم إلى المبادرة أن تكون في شكل هبات؛
- وينبغي أن يشارك أصحاب المصلحة مشاركة واسعة في وضع برامج المبادرة وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- وينبغي للمبادرة أن تكون أيضاً داعمة لمبادرات التكامل الإقليمي؛
- وينبغي استغلال المبادرة لتعزيز السياسات التجارية ووضعها وتمتين قدرة التفاوض التجاري على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛
- وينبغي أن تشكل المبادرة تكملة لوعود التنمية الواردة في خطة الدوحة الإنمائية، لا بديلاً عنها.

واو- دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم المعونة من أجل التجارة إلى بلدان أفريقيا

17- أدى تشخيص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأسباب فشل بلدان أفريقيا في استغلال ما لديها من إمكانيات تجارية استغلالاً تاماً إلى التفكير في أن تنمية التجارة في بلدان أفريقيا - لا سيما أقل البلدان نمواً - قد أعاقها ضعف القدرات التجارية إلى جانب ضعف القدرات الإنتاجية وريادة الهياكل الأساسية وقد حال افتقار بلدان أفريقيا إلى هذه القدرات دون جنبها على نحو تام مكاسب التجارة للمضي قدماً في تنفيذ خطتها الإنمائية⁷ كشف دوباسكي وازواكوي (2007) عن خمسة أنواع من القدرات التي تفتقر إليها بلدان أفريقيا من بينها عدم القدرة على القيام بما يلي:

- التفاوض بشكل فعال على المسائل التجارية التي تهم أفريقيا؛
- والتأثير في خطة ووتيرة المفاوضات المتعددة الأطراف وتحديد همتا؛

(5) صندوق النقد الدولي (2006)، "موريشيوس - رسالة تقييم الاحتياجات في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة"، أيلول/سبتمبر (IMF)

(6) ثمة قلق من أن نصف المبلغ الذي تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديمه قد خصص بالفعل للمساعدات الإنمائية التي سيغير توزيعها لتخصص لمبادرة المعونة من أجل التنمية مما يثير المسألة الهامة المتمثلة بزيادة الموارد. ومن المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مليار يورو من أصل مبلغ الملياري يورو الذي تعهد بتقديمه الاتحاد الأوروبي إلى المبادرة، وأن تقدم المفوضية الأوروبية البقية. غير أن مقدار ثلثي مساهمات الأعضاء هو موارد إضافية؛ في حين أن نسبة الموارد الإضافية في حالة المفوضية لا تتجاوز 30 في المائة.

7 See Dupasquier C. and P.N. Osakwe, 2007, "Trade Capacity Building in Sub-Saharan Africa: Emerging Issues and Challenges". In N. Dinello and E.Aryeetey(eds). *Testing Global Interdependence: Issues on Trade, Aid, Migration and Development*. Cheltenham, UK: Edward Elgar publishing.

- والوفاء بالتزاماتها للنظام التجاري المتعدد الأطراف بدون المس بالأهداف الإنمائية الأفريقية؛
- وصوغ سياسات تجارية فعالة؛
- واستغلال الفرص التجارية.

18- في وسع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في هذه الظروف وبفعل تعاونها مع بلدان أفريقيا في المسائل التجارية، وبوصفها مؤسسة إقليمية، أن تلعب دوراً حاسماً الأهمية في تفعيل المبادرة وفي الواقع ومنذ تأسيس مركز السياسات التجارية الأفريقي في أيار/ مايو 2003 إزداد الدعم الذي تقدمه اللجنة لبناء قدرات أفريقيا التجارية أزداداً كبيراً. والهدف الأساسي من إنشاء هذا المركز هو تعزيز القدرة البشرية والمؤسسية والسياسية العامة للحكومات الإفريقية على صوغ سياسات تجارية سليمة وتنفيذها، وعلى المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات التجارية الدولية كما أنه يدعم ويسر مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في عملية المفاوضات التجارية الدولية.

19- وتقوم خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007-2009، استناداً إلى ما أنجزته اللجنة في مجال البحوث التجارية و عبر إدماج التجارة في صلب السياسات الإنمائية، وتشجيع التجارة بين بلدان أفريقيا، وتقديم الخدمات الاستشارية ذات الصلة بالتجارة، وتيسير التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن المسائل التجارية، بوضع إطار لمواجهة التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية⁸ وينسجم اثنان من هذه التحديات الإنمائية مع ما وجهت مبادرة المعونة من أجل التجارة لإنجازه. فأولاً، تتمتع اللجنة بوضع استراتيجي يمكنها من مساعدة بلدان أفريقيا على التصدي لتحدي التكامل لأغراض التنمية. ويتحقق ذلك عبر ترسيخ التكامل الإقليمي الذي يشكل شرطاً لا بد منه للتغلب على عجز اقتصادات أفريقيا الصغيرة والمجزأة ولمنح القارة صوتاً أعلى في مجال إدارة العمليات الاقتصادية الدولية. وثانياً، تتمتع اللجنة بوضع استراتيجي يمكنها أيضاً من المساعدة على كفاءة إفادة أفريقيا من العولمة. وبناء على ذلك، يمكن للجنة أن تستفيد من خبرتها في هذين المجالين في إطار الدعم الذي تقدمه المبادرة إلى عمليات التكامل الإقليمي للمساعدة على تنفيذ ما يلزم من سياسات وأطر مؤسسية.

20- ويشكل تيسير التجارة عنصراً هاماً من عناصر التكامل الإقليمي، وهذا مجال يتوقع من المبادرة أن تشدد عليه بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، يلزم تقديم مساعدات فورية لمواءمة الإجراءات الحمركية للتخفيف إلى الحد الأدنى من حالات التأخير على الحدود في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يلزم أيضاً إزالة العديد من حواجز الطرق الموجودة في ممرات النقل الكبرى التي يربط معظمها البلدان غير الساحلية بالبحر، وذلك لتحسين التدفقات التجارية. إضافة إلى ذلك، يلزم تقديم المساعدة لتحسين أوضاع المرافق. واللجنة إحدى الجهات الرئيسية المؤيدة لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا وبالتالي في وسعها تادية دور رئيسي في عناصر المبادرة التي تستهدف تيسير التجارة ويمكن للجنة بفعل خيرتها في هذا المجال، أن تساعد بشكل بارز على التسريع في تقديم المساعدات المالية اللازمة. إضافة إلى ذلك، في وسع اللجنة، عبر التوصل إلى اتفاق في الآراء، مواصلة العمل مع البلدان الأفريقية لكي تلتزم التزاماً تاماً بتشجيع عملية تيسير التجارة وتحسينها في أطر زمنية محددة.

21- وتمتلك اللجنة، إلى جانب قدراتها في مجال التكامل الإقليمي، قدرات قوية تستغلها في مجال التجارة الدولية. وبوصفها مركزاً لبناء القدرات التجارية في أفريقيا، ستمكن من تادية دور كبير في توفير الدعم الاستشاري الفني اللازم الذي تتوخى المبادرة تقديمه إلى بلدان أفريقيا. كما سيكون في وسع اللجنة، عبر وحدة المفاوضات التجارية الجديدة التابعة لها، أن تؤسس بنية تحتية دائمة لتتولى تحليل السياسات التجارية. وسيساعد ذلك بلدان أفريقيا على تولي زمام السياسات المنبثقة من الإصلاحات التجارية.

خلاصة

22- عرضت هذه المذكرة الطريقة التي يرجح أن يساعد فيها نطاق مبادرة المعونة من أجل التجارة بلدان أفريقيا على التغلب على التحديات التي تواجهها في مجال التجارة. وبينت أيضاً وجود أوجه شبه بين الأنشطة المتوخى تنفيذها في إطار المبادرة وبين بعض الأنشطة التي تنفذها حالياً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التشديد على أن في وسع اللجنة تادية دور هام في الحرص على أن يؤدي تنفيذ هذه المبادرة إلى تحقيق نتائجها المنشودة في المنطقة.

المسألتان اللتان ينبغي النظر فيهما:

- دعم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين دعماً تاماً لتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة في البلدان الأفريقية وصياغة سياسات وبرامج على مستوى البلد بالتعاون الوثيق مع وزراء التجارة؛

دعم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين دعماً تاماً لمشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل كامل في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة، مع الإشارة إلى أنه يجري إنشاء الترتيبات المؤسسية تحت إشراف منظمة التجارة العالمية.

⁸ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2006، خطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2007-2009، أديس أبابا.

